

ولم يثبت الميت لهم ذلك وان كان خطأ فالدين قول يثبت
 الخطأ ويحلف الموعود عليه حين يمين ما قتلته
 عدا أو حرز دمه كما في المواقفة وإن ادعى الخصم
 الخطأ البتة المجرى خلف الخصم وتلحقون بغيرهم
 من الدين بغيره بقول الميت لأنه لا يحلف في العذر
 أقل من رجلين عصبين وثمنية المولى الصبي أو لا
 وجهه ثمانية فثنى أي وإن اختلفا أي الحنفان
 واستؤوا أي المأخوذون وبطل حلفه عما لو يدعوا
 غيره يعني أنه الميت إذا قال قتلته فلان وقال
 بغيره الأثر بقتله عدا وقال بعضهم بطل حلفه
 وبطل مدعى الخطأ الحلف فأنفق مدعى العذر
 بطل ولاشامة لهم ولا دية لأنهم إنما كانوا
 يأخضون من الدية بطريق التبع لموعدي الخطأ لأن
 من ادعى العذر إنما يدعي الدم وإن نكل فبحن مدعي
 الخطأ فله عذر العذر أن يدخل في حصة من حلفه
 وبطل حلفه في حصة من نكل فتقوله وبطل الحلف
 فلا دخول لهم في حصة من نكل فإن نكل الجميع فلا
 دخول لهم وإن نكل بعضهم بطل حلفه في حصة من
 نكل ودخلوا في حصة من حلفه وكذا لو دعي بجر
 أو حيز بسطقا وهذا المثال الثاني من أمثلة
 الموت والمعي أن الشاهد إذا شهد على مهاينة
 الجرح أو على مهاينة العذر بجر أو على مهاينة
 الإطلاق فإن ذكر يكون لو أن يقتضون معه الأولين
 وسحقون القود في العذر والدين في الخطأ فقول
 وكشاهدين معطوق علي كان يقول وقوله بجر أو ضرب

أي

أي بجر أو حيز ويحوسل أي أو باقرار المقتول في العذر
 والخطأ أي يمين كذا إذا شهد شاهرا فعلى آخر المقتول
 أن هذا العذر بجر حيز أو خطأ يكون ذكره أو ثبته
 بقسم أو لا وهو مع ذلك فببعض حقن القود في الموقفة
 في الخطأ وهذا معطوق على جرح أي بجر أو حيز
 أو ضرب أو اقرار المقتول وهو الخطأ قوله المقتول أي
 موعود بقتله لا يتم بغير الموت بقسم كمن حربه
 مات من رجمه أو بجر حيز من المارق ما سأل
 التبريد وهو في الحقيقة ثمانية لأن الشاهدين أما أن
 ينفردا بمقتله بجر حيز أو خطأ أو بمهاينة العذر
 كذا أو بشهادتهما باقرار المقتول بجر حيز أو خطأ
 أو بالحنز كذا كذا الحواش رجوعه إلى الجرح
 والعذر للسلطة في الأقرار به لأنها إنما يشترطان
 على إقراره بجر حيز أو العذر فلا فرق بين أن يتلحق
 الموت أو لا فإنه لا بد من العتامة والموت في مقتله
 الجرح العذر إذا لم يتلحق الموت فإن الأول لا يشترط
 الدم ولا دية من غير شامة قوله لمن حربه مات أي
 يقتضون بهذه العتامة بتقديم الجرح والمجروح
 أو يقولون إنما مات من حربه ولا بد من هذا أي يقتضون
 لمن حربه أو جرحه مات أو إنما مات من حربه أو جرحه
 وقوله بقسم الجرح مع الشاهدين وأما الشاهد
 فتكفي الموقفة عنه لأنه لا حلف له كشاهد بجر حيز
 وبطامه في أنه لو شح الحلف وعزمه في حيز أو ضرب
 فيما قاله ابن عرفة كما يأتي في قسمه أو ما المثال
 الدال فيحلفون لقولته كخاتمة وبعبارة بيم